

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٩٠**

الثلاثاء، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الدباشي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

09-26003 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير يوكيو تاكاسو رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). أعطي الكلمة الآن للسفير تاكاسو.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو التقرير التاسع الذي يقدم كل ٩٠ يوما إلى مجلس الأمن، عملا بأحكام الفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وأول تقرير أقدمه بصفتي رئيس اللجنة. ويغطي التقرير الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، وهي فترة لم تعقد اللجنة جلسات خلالها ولكنها أنجزت عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

وقد ردت اللجنة خلال رئاسة سلفي السفير يان غرولز ممثل بلجيكا، على استفسار خطي تلقته من دولة عضو تطلب إيضاحات بشأن جوانب نظام الجزاءات ذات الصلة بالتفاعلات مع كيان محدد في مرفق القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). كما وافقت اللجنة على تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨، الوارد في الوثيقة S/2008/839.

وفي العام الجديد، بعدما توليت الرئاسة، تلقت اللجنة من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية نسخة من تقرير المدير العام للوكالة، المعنون ”التعاون الفني: برنامج الوكالة المقترح للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١“، وكذلك تلقت إضافة للتقرير تحمل عنوان ”تقييم التعاون الفني الذي سيقدم إلى إيران خلال دورة التعاون الفني ٢٠٠٩-٢٠١١“. وكان مجلس محافظي الوكالة قد وافق على التقرير واتفق مع تقييم التعاون الفني الذي سيقدم إلى إيران في ضوء القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

ومثلما حدث في الماضي، تلقت اللجنة إخطارين من الاتحاد الروسي - أحدهما في نهاية العام الماضي والآخر في بداية هذا العام - يتضمنان إشارة إلى الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بخصوص تسليم مواد لاستخدامها في محطة الطاقة النووية في بوشهر في إيران.

وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، تلقت اللجنة رسالة من دولة عضو تلتمس التوجيه بخصوص عمليات تفتيشها لحمولة سفينة ترفع علمها والتي اكتشف أنها تحمل عتادا ذا صلة بالأسلحة. وردت اللجنة على تلك الرسالة في ٦ شباط/فبراير، قائلة إن نقل المواد المشار إليها شكل انتهاكا للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، والتي تقرر:

> ”ألا تقوم إيران بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو عتاد ذي صلة بشكل مباشر أو غير مباشر من أراضيها، أي على يد رعاياها، أو باستخدام السفن التي ترفع علمها أو طائراتها، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من إيران من قِبل رعاياها أو باستخدام السفن التي ترفع أعلامها أو طائراتها“.

وقدمت الدولة العضو معلومات إضافية إلى اللجنة في ١٢ شباط/فبراير، وردت اللجنة لاحقا في ٢٤ شباط/فبراير. وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ – أمس – أرسلت اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء المعنية، تدعوها فيها إلى أن تقدم خلال ١٠ أيام عمل أي معلومات إضافية ذات صلة بخصوص تلك الصفقة والتي قد تساعد اللجنة على الاضطلاع بولايتها في دراسة المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة للتدابير المفروضة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

أخيرا، وفي ما يتعلق بتقديم التقارير من الدول عن تنفيذ جميع التدابير ذات الصلة الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، فإن الأرقام المستكملة هي على النحو التالي: تم تقديم ٩١ تقريرا بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ٦٨ تقريرا بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ٦٥ تقريرا بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير تاكاسو على تقريره بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن ممتنون له على ما أظهره من قيادة في الشهور الأولى من ولايته بصفته رئيسا للجنة.

هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن بشأن إيران منذ صدور أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو تقرير يوضح أن إيران ما زالت غير ممتثلة لالتزاماتها النووية الدولية، بما في ذلك الالتزامات الواردة في قرارات المجلس. وجلسة اليوم هي أيضا أول جلسة يتناقش فيها المجلس بشأن إيران منذ أن درست لجنة الجزاءات حالة السفينة التجارية التي اكتشف أنها تنقل مواد ذات صلة بالأسلحة من إيران إلى سوريا. اسمحوا لي أن أركز على ثلاث قضايا رئيسية.

أولا، يتضمن التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية نتائج مثيرة للقلق وتستحق اهتمام المجلس المتواصل. وكما قالت الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء مجموعة خمسة + واحد مؤخرا في فيينا، فنحن نكرر الشواغل المعرب عنها في تقرير المدير العام للوكالة، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المتبقية التي تثير قلقا مستمرا من وجود أبعاد عسكرية لبرنامج إيران النووي. ووثّقت الوكالة مرة أخرى رفض إيران المستمر الامتثال لمطالب مجلس الأمن، بما في ذلك الشرط الواضح بأن تعلق إيران أنشطتها النووية الحساسة في مجال الانتشار. وما زالت إيران ترفض أيضا الرد بصورة بناءة على أسئلة الوكالة بشأن عملها في الماضي على بناء قدرة في مجال الأسلحة النووية. وتحث الولايات المتحدة زملاءها من أعضاء مجلس الأمن على عدم الاكتفاء بالإحاطة علما بالنتائج الخطيرة التي توصلت إليها الوكالة، بل وأن تدعم أيضا الوكالة بقوة في تحقيقاتها المستمرة بشأن هذه المسائل الخطيرة.

ثانيا، هناك مسألة حدوث انتهاك جديد لقرارات مجلس الأمن بشأن إيران والتي أُسترعي انتباه اللجنة إليها في الشهر الماضي. لقد درسنا بعناية التقرير المتعلق بتفتيش السفينة ”إم/ فيمونشيغورسك“، التي كانت تنقل مواد تتعلق بالأسلحة من إيران إلى سوريا. وخلصت لجنة الجزاءات المفروضة على إيران إلى أن ذلك النقل كان انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وتؤيد الولايات المتحدة الخطوات التي اتخذتها اللجنة بالفعل للتصدي لذلك الانتهاك، ونأمل أن تتخذ اللجنة الإجراءات المناسبة بموجب ولايتها.

وأخيرا، تعتقد الولايات المتحدة أن لجنة الجزاءات المفروضة على إيران لها دور أساسي يتعين أن تضطلع به، حتى في الوقت الذي نمنح فيه إيران فرصة جديدة لزيادة الثقة الدولية بأقوالها وأفعالها. ولكن في ضوء استمرار إيران في عدم الامتثال لالتزاماتها، ينبغي للجنة الجزاءات المفروضة على إيران مضاعفة جهودها لضمان التنفيذ الكامل والقوي لقرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

وكما يعرف المجلس، فإن الولايات المتحدة منهمكة حاليا في استعراض سياساتها تجاه إيران. وكما قال الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون وأنا وزعماء آخرون في حكومة بلادي، لن تتوانى الولايات المتحدة في عزمها على كفالة عدم حصول إيران على أسلحة نووية. لكن الولايات المتحدة ترى أيضا أن ثمة فرصة، وهي فرصة للحكومة الإيرانية لإظهار استعدادها للتراجع عن أسلوب التحدي وبدء مناقشة جدية ومسؤولة حول طائفة من القضايا. وقد قال الرئيس أوباما بالفعل إننا مستعدون للحوار مع إيران استنادا إلى المبادئ، وسنضمن أن يكون هذا الحوار متماشيا مع قرارات هذه الهيئة.

إن على إيران مسؤوليات حقيقية يتعين عليها الوفاء بها. ويجب على المجتمع الدولي الوقوف معا بثبات لكفالة الوفاء بهذه المسؤوليات.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئ زميلنا ممثل اليابان على إحاطته الإعلامية الربع سنوية بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

لقد أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتو تقريرا واضحا جدا. وبالرغم من مطالب المجلس، تقوم إيران بتشغيل ٤٠٠٠ جهاز طرد مركزي تقريبا ومن المقرر أن تبدأ بتشغيل ١ ٥٠٠ جهاز آخر. وأنتجت إيران طنا تقريبا من اليورانيوم المتدني التخصيب، وهي كمية تزداد أهمية وإثارة للقلق لأنه جرى التهوين من شأنها في التقارير السابقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إيران رفضت التعاون مع الوكالة. وأدت إلى تقويض سلطات الوكالة للتحقق برفضها منح إمكانية الوصول إلى المفاعل الذي يعمل بالماء الثقيل قيد الإنشاء في أراك. وظل ذلك المفاعل مخفيا بحيث لم يعد نشاطه مرئيا من الجو. ورفضت إيران تقديم تصميم المفاعل المقرر إنشاؤه في دار خوفين. كما أنها رفضت تنفيذ تدابير الشفافية المعروفة بالقانون ٣-١. وتلك التدابير، التي لا بد أن تطبقها إيران، لا غنى عنها للفهم القصير الأجل لمشاريعها في المجال النووي. وفي آخر اجتماع لمجلس محافظي الوكالة، أوضح المستشار القانوني للوكالة أن ذلك الرفض يشكل انتهاكا لاتفاق الضمانات الخاص بإيران. وفيما يتعلق بالدراسة بشأن إضفاء الطابع العسكري على البرنامج، ما زالت إيران ترفض الرد على استفسارات الوكالة وترفض منح مفتشي الوكالة إمكانية الوصول إلى الأشخاص والمنشآت ذات الصلة. وأخيرا، فإن إيران ترفض تنفيذ البروتوكول الإضافي.

وبذلك خلصت الوكالة إلى أنها لم تحرز أي تقدم. فهي لا يمكن أن تقدم ضمانات موثوقة بشأن عدم وجود أنشطة أو مواد نووية غير معلنة في إيران. وفي الوقت نفسه، لم ترد إيران على الاقتراحات التي قدمت لها في تموز/يوليه الماضي لاستئناف المفاوضات. وبالتالي، علينا أن نأمل بأن تعيد إيران تقييم سلوكها، ووقف تعويق جهود الوكالة والإمساك باليد الممدودة إليها وفي نهاية المطاف اتخاذ الإجراءات المتوقعة منها بغية إعادة الثقة.

ومن جانبنا، فإن مسؤولية الجميع ومسؤولية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) هي التنفيذ القوي لأحكام قرار مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، يشكل تقرير اللجنة المقدم اليوم مصدرا للقلق وباعثا على الأمل على السواء.

وأولا وقبل كل شيء، نحن شعرنا بالقلق حيال سفينة غادرت بندر عباس في إيران وهي محملة بالأسلحة، وجميع أنواع القذائف وطلقات الرصاص والمتفجرات، وكانت متوجهة إلى سوريا، في انتهاك صارخ للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة من السوريين والإيرانيين أن يقدموا إيضاحات في ظرف ١٠ أيام. ونحن نعتزم أن نرصد ونتابع بصورة وثيقة تلك المسألة البالغة الخطورة. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع وقوع المزيد من تلك الانتهاكات. وزيادة توخي اليقظة من جانب الجميع أمر لا غنى عنه.

ولكن يوجد أيضا باعث على الأمل. فقد تحملت الحكومة القبرصية مسؤولياتها ولاحظت بسرعة أن شحنة تلك السفينة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنقل إلى مقصدها أو أن تعود إلى إيران. واتخذت حكومة قبرص الإجراء الوحيد الذي كان بوسعها أن تتخذه – وهو أن تحتفظ بالشحنة في أرضها. ويلزمنا جميعا أن نرد بالطريقة نفسها. ولا بد للدول التي تتخذ تلك الخطوات أن تعلم أن بوسعها أن تعول على تضامن دول أخرى – تضامن إجباري على نحو أكبر بموجب قرارات مجلس الأمن.

وأخيرا، يجب أن نستخلص عدة دروس من هذه المسألة. يجب أن نواجه بحزم أي محاولات للانتهاك. ويلزمنا زيادة التعاون فيما بيننا، وإبلاغ اللجنة بصورة منتظمة بحالات وقوع الانتهاكات والتحقيق فيها حتى نهايتها.

وأخيرا، لا بد من تعزيز نشاط اللجنة وتوخيها لليقظة. ونحن على استعداد للتعاون مع الرئيس لتحقيق تلك الغاية.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر للسفير تاكاسو على تقريره الأول للمجلس وأن أعرب عن شكر وفدي له ولفريقه على قبول تلك المسؤولية الهامة وعلى بدايتهم الممتازة في قيادة أعمال اللجنة.

وما زالت المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق حيال برنامج إيران النووي. وأوضح أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأصدر الشهر الماضي، أن إيران، وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن، رفضت تعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالانتشار والأنشطة النووية الحساسة، وهي تحديدا، تخصيبها لليورانيوم، والأنشطة ذات الصلة، ومشاريع الماء الثقيل المختلفة. وتبلغ الوكالة بأن لدى إيران الآن أكثر من ٥٠٠ ٥ جهاز طرد مركزي تم تركيبها، منها حوالي ٠٠٠ ٤ جهاز طرد مركزي تعمل بهمة في تخصيب اليورانيوم الذي لا يوجد لدى إيران أي تصور لاستخدامه للأغراض المدنية.

كما أن إيران رفضت وصول مفتشي الوكالة إلى مفاعل الماء الثقيل في أراك للمرة الثانية على التوالي. وذلك أمر يثير قلقا خاصا لأن تصميم المفاعل في أراك يناسب بصورة مثلى إنتاج البلوتونيوم، الذي يمكن استخدامه لصنع الأسلحة النووية. ويوضح تقرير الوكالة أن رفض إيران السماح بالوصول جعل من العسير على الوكالة الإبلاغ بأي طريقة ذات مغزى بشأن تشييد المفاعل، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. ويكرر التقرير أيضا البيانات السابقة فيما يتعلق بالانعدام الكامل للتعاون من جانب إيران فيما يتعلق بالمسائل التي تثير دواعي القلق حيال البعد العسكري المحتمل لبرنامج إيران النووي.

وفي ضوء ذلك، تدعو المملكة المتحدة إيران إلى الرد على استفسارات الوكالة وتنفيذ تدابير الشفافية الواردة في تقارير الوكالة. كما ندعو إيران إلى تنفيذ البروتوكول الإضافي والتصديق العاجل عليه وإلى تنفيذ جميع التدابير التي تطلبها الوكالة بغية بناء الثقة بالطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي.

إن المملكة المتحدة أوضحت في العديد من المرات أننا لا ننكر حق إيران في الطاقة النووية المدنية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي عام ٢٠٠٨، جددت حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا والولايات المتحدة - ما يسمى مجموعة ٣+٣ - عرضها الواسع النطاق لإيران الذي قدم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وشمل ذلك العرض تقديم المساعدة في تطوير الطاقة النووية المدنية إذا أوقفت إيران التخصيب وتعاونت في مجموعة من المجالات الأخرى، ولكن إيران لم ترد بشكل موضوعي على ذلك العرض، وحتى الآن، لم تشارك مشاركة جدية حتى بشأن الاقتراح باتفاق للتجميد مقابل التجميد.

ونحن وشركاؤنا في مجموعة ٣+٣ ما زلنا نتابع استراتيجية للمسار المزدوج - فرض الجزاءات لحمل إيران على تغيير المسار والحوار بما يفضي إلى المفاوضات الكاملة إذا قامت إيران بتعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب. وحالما تم تحقيق ذلك، سنتمكن من صياغة أكثر علاقة مثمرة وإيجابية بين إيران والمجتمع الدولي. ولكن إذا ظلت إيران مصممة على عزل نفسها بتجاهل مطالب مجلس الأمن الملزمة قانونا، فإن على المجتمع الدولي حينئذ أن يبقى مصمما بشكل مماثل على الوقوف معا لمواصلة الضغط على إيران بغية الوفاء بالتزاماها الدولية والتوضيح لإيران أن خياراها ستكلف ثمنا.

إن المملكة المتحدة تشعر بالامتنان لليقظة والتعاون اللذين أبدهما جمهورية قبرص في العمل على منع نقل وشراء الأسلحة والمواد ذات الصلة من إيران والتي كانت على متن السفينة *M/V Monchegorsk*. وكان ذلك انتهاكا واضحا لقرار مجلس الأمن ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، الذي يطلب، كما حدد السفير تاكاسو، ألا تقوم إيران بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو عتاد ذي صلة من أراضيها وأن تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من إيران. ويشكل النقل والشراء خرقا لتلك الالتزامات الدولية. وتتطلع المملكة المتحدة إلى أن تتلقى اللجنة إيضاحات من إيران وسوريا فيما يتعلق بالسبب وراء سماح إيران بالشحنة بوصفها دولة المنشأ المبلغ عنها وفيما يتعلق بمشاركة سوريا بوصفها دولة المقصد المبلغ عنها.

الرئيس: اسمحوا لي الآن بأن أدلي ببيان بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

أتقدم في البداية بالشكر للسيد السفير تاكاسو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية القيمة التي استعرض خلالها عمل اللجنة لفترة التسعين يوما الماضية. ونرحب في هذا الصدد باعتماد اللجنة لتقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨.

ومن جديد تؤكد ليبيا على أهمية تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية من خلال الالتزام بما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، وذلك بمواصلة تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع استئناف الحوار والمشاورات مع إيران بغية السعي لإيجاد حل شامل وطويل الأجل ومناسب لهذه المسألة، بحيث يفتح المجال أمام تطوير علاقات شاملة وتعاون مثمر مع جمهورية إيران الإسلامية، على أساس الاحترام المتبادل وبناء الثقة الدولية بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

في هذا الصدد، تدعو ليبيا جميع الأطراف المعنية إلى البدء في أسرع وقت ممكن في إجراء مفاوضات مباشرة

لتحقيق هذا الهدف. وتعرب ليبيا من جديد عن اقتناعها بأن التعامل مع مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي يجب أن يكون شاملا وغير انتقائي. وبأنه على جميع الدول دون استثناء أن تُخضع منشآها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن نأسف لأن مجلس الأمن لم يول حتى الآن الاهتمام الكافي لمسألة السلاح النووي الإسرائيلي رغم أن الإسرائيليين يرفضون الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآهم لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أمر يحول دون تحقيق تطلعات دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، الخاص بالشرق الأوسط، ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.